الخمر والشيشة .. الوعي قبل المنع والتجريم

علي محمد سلطان

تناقلت وسائل الإعلام الحراك المراثوني لمجلس الشورى العماني المنعقد بتاريخ ٩ ديسمبر وكأن المجلس قد حقق أكبر إنجاز تاريخي مفصلي في جميع ماشهدته أروقة الشورى في كل المسيرة التشريعية في التجربة العمانية مع الشورى.. موضوعا النقاش هما الخمر والشيشة.

ولأن كلا الموضوعين باتا في حكم المنتهيين من التداول شكلا بعد ما تم التصويت عليهما بالحرمة المغلظة في مجلس اعتاد أن يناقش الوزراء ومن لهم حضور في الحكومة في الجانب الخدمي بشيء من المحاسبة الفعلية المؤسسية المدعومة رقما وإحصاء وتلامسا.

الشورى كان له منحى مغاير من الحسابات الشخصية المطلوبة إلى عرض الحالة في شقها الديني الصحي تحديدا الخمر والشيشة (دخان).

المجلس أدى دورا نوعيا قافزا على بعض الحواجز النوعية مسجلا سبقا تاريخيا لافتا ومن عمق الحدث أتناول الموضوع بالنقاط التالية:

أولا: من المؤكد أن الخمور والدخان بمختلف أشكاله يشكلان عنصرين ضارين كائنا ما كانت نسب التناول والكمية على أن الامر برمته خاضع عن عمق الضرر وفداحته من شخص لآخر ومن حالة لأخرى ومن كمية الجرعة ونسبتها ونوع السائل أو التبغ المتعاطى وظروف المتعاطي.

تتعدد العناوين ويبقى محور الضرر سيدًا في كل الحالات مهما تعددت الرؤى والتشريعات في السماح والحد منهما وفق القوانين المجيزة أو المانعة.

ثانيا: أدعي قطعًا أنه مهما تعددت القوانين المانعة أو التي تتسامح مع التعاطي في حدود المكان أو الشخص ممن تجيز لهم شرائعهم التعاطي فإن القوانين المانعة في أماكن المسلمين بالذي له علاقة بالخمر على اعتبار قطعية حرمتها فإن جهة الاختصاص في بت الحرمة هي مواقع صدور الفتوى والتشريع المتمثلة بجهات الإفتاء أما التنفيذ وتطبيق الفتوى فهو من اختصاص الجهات النافذة التي تتأمر بالقوانين والتشريعات التي تصدر من الجهات القانونية المختصة التي أساسًا أخذت التشريع من جهات الإفتاء في مثل الحالتين بين أيدينا وأخرى شبيهة.

ثالثا: ليس من المناسب من وجهة نظري أن نعالج الحالات الشبيهة بقرارات ملزمة تمنع التعاطي سواء الخمور أو الدخان مالم نهيئ الأرضية ومؤسسات تلقي العلاج ونشر الوعي الكافي حتى إذا أكملنا العدة ونشرنا الوعي المطلوب فإن الحكمة تقتضي أن نتبع الحال بقوانين صارمة وتشريعات ملزمة وليس محمودًا أن نبدأ العمل بقوانين المنع والتجريم ابتداء.

رابعا: لم يعد سرًا أن عمان عاشت أجواء الانفتاح الاقتصادي والسياحي منذ باكورة النهضة الميمونة وقد تباينت الحالة السياحية على توفير الخمور في مواقع عدة ولم تختصر الحالة على هذا الجانب بل تعدتها إلى الأشخاص من تسمح لهم شرائعهم في تناولها وإذا تحدثنا عن الدخان فإن الحالة ليست هي تلك التي تنحصر في الشيشة والأرجيلة لأن العنوان في عمومه أكبر من مقاهي الشيشة المنتشرة في عمان والتي يرتادها الكبار والصغار والنساء والشيوخ وهي ظاهرة غدت منتشرة في كل مكان في هذه الأرض الطيبة، فالعنوان إذا نظرنا إليه من منظور الحرمة في تعاطي التباكو في عموم حاله فإن السجائر تندرج أيضا تحت هذا العنوان الأشمل وسنقع في إشكاليات لا أول لها ولا تال لامتداداتها. من هنا فإن الوعي يجب أن يسبق المنع من ثمّ التجريم.

خامسًا: هناك رأي وسطي يرى أن الاستعجال في سن القوانين المانعة والمجرّمة ليس مناسبا حتى تتكامل الرؤى ومن المناسب أن تخضع الحالة للتدارس بين الجهات وتنضج الرؤية ثم تبدأ الجهات في سن القوانين بالتدرج ويرى أصحاب الرأي أن العناوين الطارئة لها الكلمة الفصل والظروف الموضوعية لم تكن يومًا مغيبة من قبل المشرع الذي يستعين بأهل الخبرة والدراية والتشخيص في تبني القوانين والتشريعات بعد اكتمال عناصر الترجيح.

سادسًا: في رأيي أن الشورى استعجل في حسم الخيار وكان الأنسب أن يقوم بدراسة الموضوع من كل جوانبه وحيثياته.

لعل الشورى نجح في اكتساب التعاطف الذي يبحثه لربما في تعزيز ثقته من قبل ناخبيه سيما هناك من يحضر للانتخاب والترشح للدورة القادمة ولكن نتائج هذا الاستعجال قد تكون انعكاساتها كبيرة على الساحة خاصة وأن الامر يتعلق بالحرمة الشرعية في موضوعين باتا خاضعين للجدل الشعبي.

الشورى وبنسبة فاقت ٨٠٪ قد صوت مع المنع والتجريم وهذه النسبة في مقاييس التصويت تعتبر عالية. هل سينجح الشورى في متبنياته؟.

سابعًا: بعد أن استعرضنا الرأي الذي نتبناه، فإن هناك جانبًا لا يجب أن يغيب عن ذهن القارئ والمتتبع والباحث في كل ما حصل في جلسة الشورى في ذلك اليوم المشهود له تاريخيا حيث إن الذي تصدى له الشورى فيما له علاقة بالخمر تحديدا مقطوع بها الحرمة التي ليست محل نكران أو التباس أو اختلاف بين جميع المذاهب الإسلامية والنقاش لا يخضع في الحرمة إنما النقاش في جانب التصدي والتشريع والتقنين والجهة المتصدية والمعالجة.

الشورى تصدى والجهات المعنية ينبغي لها التدارك والبحث عن الحلول الجذرية وعدم إهمال جوانب العلاج ودراسة الحالة ضمن خطة عمل شاملة ووفق دراسة اجتماعية متفحصة.

نأمل من الله التوفيق والسداد.